- التقدم المحرز من اهداف الالفيه في مجال التعليم 2015م

- اعداد : محمداحمدعبدالله عساكر
- السودان

الهدف 2 : تحقيق شمولية التعليم الأساسي بحلول العام 2015م

لتحقيق هذا الهدف اعتمدت الغاية 2أ ضمان اكمال جميع الاولاد والبنات مرحلة الأساس بحلول العام 2015 وتقاس بالمؤشرات :

1.صافى نسبة الالتحاق فى التعليم الأساسى:

ارتفعت نسبة الالتحاق لتعليم الأساس من 67% في عام 2008الي 75% للعام 2014.

2. نسبة اكمال مرحلة الأساس

تحسن معدل اكمال مرحلة الأساس من 63,3% في العام 2010 الي 80,8% في عام 2014

3. معدل الأمية

شهد معدل القراءة والكتابة للنساء فى الفئات العمرية 15-24 عاما تحسنا ملحوظا بين الأعوام 2010 و 2014 حيث ارتفع من 45% الى 59.8%

المؤشر	2008	2010	2014
صافي نسبة القيد في التعليم الأساس (نسبة الالتحاق)	%67	%72	%75.5
نسبة التلاميذ الذين يبدأون الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير من التعليم الاساس. (نسبة اكمال مرحلة الأساس)	–	%63	%80.8
معدل معرفة القراءة والكتابة من النساء في الفئات العمرية 15-24 عاما. (معدل الأمية)	–	%45	%59.8

تعكس بيانات معدل صافى الالتحاق فى تعليم الاساس تباين نسبة الالتحاق بين البنين والبنات وبين الحضر والريف و طبقا للولايات.
حيث بلغت نسبة الالتحاق فى الحضر 56,6% وفى الريف 29,5%.

اما بين الولايات حققت ولايات الشمالية 73,6% الخرطوم 68% ونهر النيل 66,5% اعلى نسبة قيد. اما ولايات غرب كردفان 13,4% ، شرق دارفور 19,6% وغرب دارفور 19,5% كانت اقل ثلاث ولايات لصافى الالتحاق.

تلاحظ الفجوة بين الاولاد والبنات فى ولايات القضارف وشرق وغرب دارفور حيث نسبة التحاق الاولاد اكثر من البنات ، اما باقى الولايات فتكاد تنعدم الفجوة.

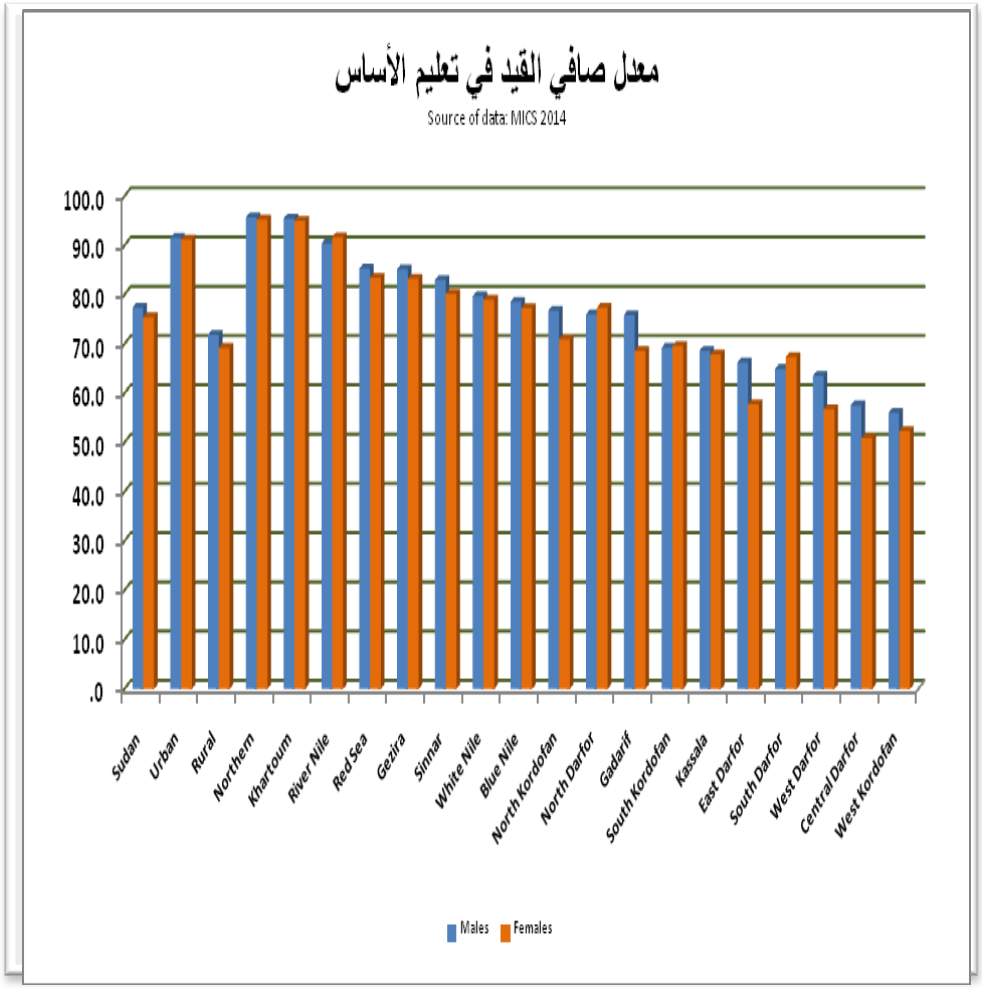

المصدر : المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014

معدل الاكمال لمرحلة الأساس بالولايات 2014

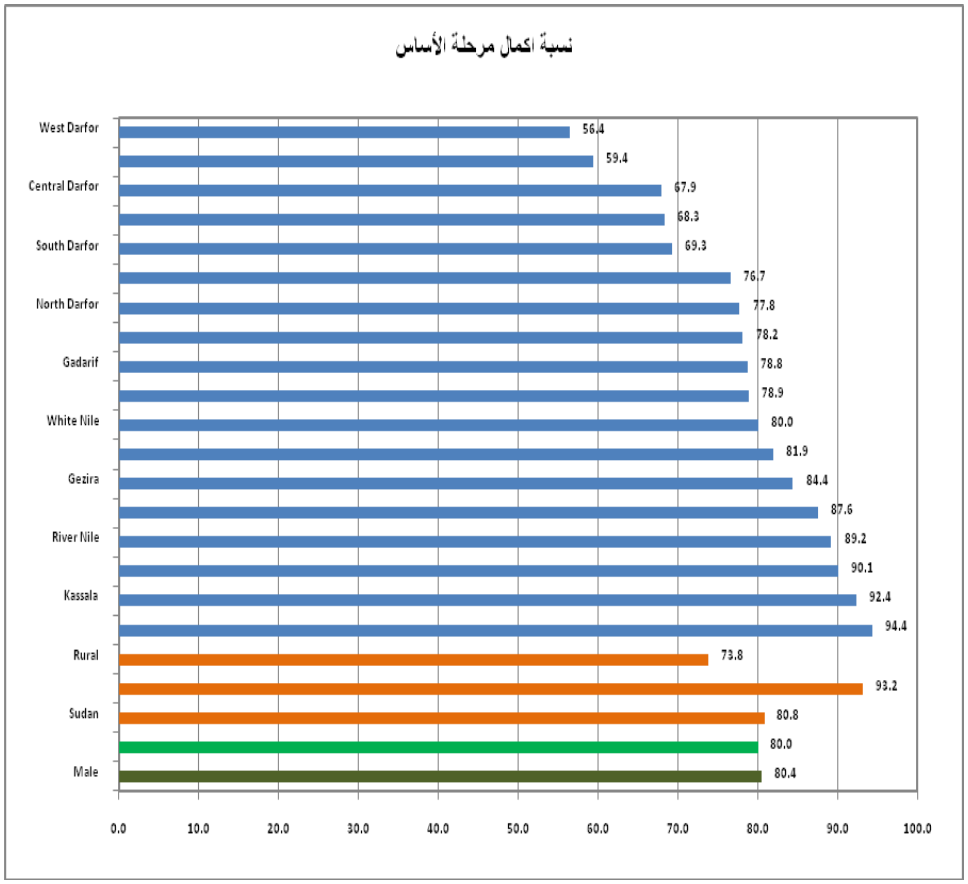

- لايوجد تباين بين معدل الاكمال لمرحلة الاساس بين الاولاد والبنات.
- معدل الاكمال للحضر 93,2% بينما للريف 73,8%.
- 7 ولايات اعلى من المستوى القومى لمعدل الاكمال (80,2%) هى الخرطوم (94.4%)، كسلا (92.4%)، البحر الاحمر (90.1%)، نهر النيل (89.2%)، شرق دارفور (87.%)، الجزيرة (84.4%) والشمالية (81.9%).

المصدر : المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014

الجهود المبذولة والتدخلات

- حظى التعليم في السودان بأولوية في الإنفاق والاستثمار من قبل الحكومة والقطاع الخاص. ومما أدى ذلك إلى **توسع كبير في نظام التعليم** في كل البلاد منذ عام ١٩٩٠. وإنشاء المدارس ولا سيما مدارس البنات.
- ادى التوسع في المدارس البنات وزيادة عدد البنات في تلقي التعليم إلى **تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الأساسي.** وهناك أيضا تقدم جيد في استمرار الطلاب للصفوف العليا من المدارس مما يدل علي **الاستدامة في التعليم**.
- كما تبنت الدولة سياسة التعليم الاجبارى ، حيث نص عليه الدستور المؤقت للعام 2005 وكذلك فى الإستراتيجية القومية الربع القرنية 2007-2031 إلا أن التحديات الاقتصادية والنزاعات المسلحة ، إضافة إلى المعوقات الاجتماعية والثقافية أعاقت وتيرة التقدم نحو الأهداف.

كما أن هنالك العديد من **الجهود و التدخلات والبرامج** قد بُذلت من قبل الدولة ، تمثلت فى:

- **برامج محو الأمية** والتي تستهدف الرجال والنساء على حدٍ سواء ، إلا أن النساء أكثر التحاقاً من الرجال.
- **التعليم السريع** ، ويركز علي رفع مستوى التعليم لدى أولئك الذين تسربوا من المدارس الابتدائية.
- **المنهج المضغوط** ، والذي يركز أيضاً على الفاقد التربوي.
- تحسن وعي المجتمع تجاه قضية أهمية تعليم البنات نسبة للجهود التي بُذلت من خلال **برامج التوعية الإعلامية**.

الهدف 3: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

- الغاية 3 أ: القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الإبتدائي والثانوي ، بحلول عام 2015 ، وعلى جميع مستويات التعليم ، بحلول عام 2015
- يتم تقييم التقدم نحو تحقيق هذا الهدف ، بقياس المساواة بين الجنسين في ثلاثة مجالات: التعليم ، والتوظيف ، وصناعة القرار السياسي.

الفجوة بين البنين والبنات في مرحلتي الأساس والثانوي 2014

- حقق السودان المساواة بين الجنسين فى تعليم الاساس وبالاخص فى المناطق الحضرية.
- **ايضا حققت اثنا عشرة ولاية المساواة فى تعليم الاساس بين الذكور والاناث** فى ولايات جنوب دارفور، شمال دارفور، نهرالنيل، جنوب كردفان، الخرطوم، الشمالية، النيل الابيض، كسلا، النيل الازرق، البحر الاحمر، الحزيرة وسنار
- **تتفوق الاناث على الذكور فى التعليم الثانوى على امتداد السودان وبين الحضر والريف.**

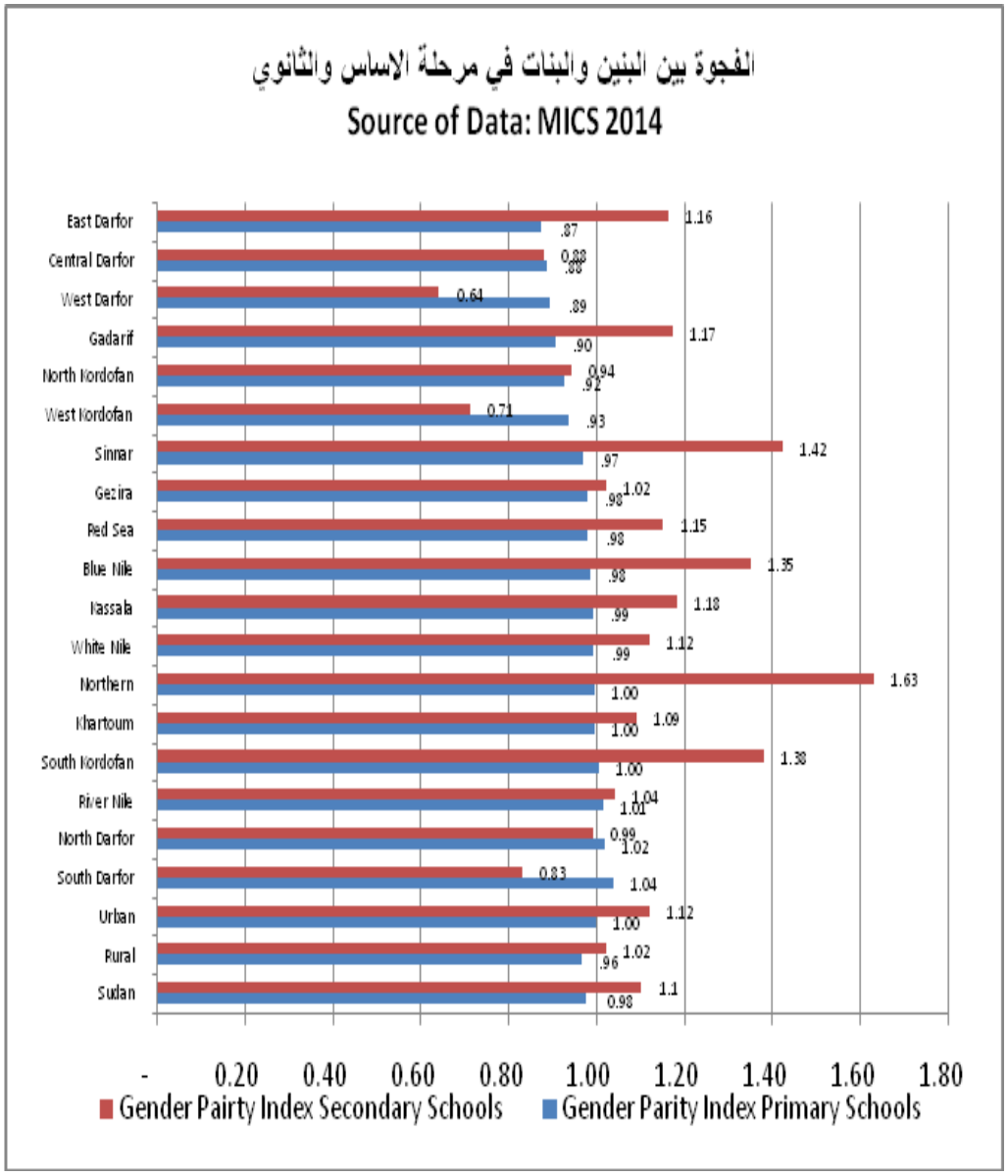

- وفي مجال مواقع السلطة وصنع القرار **ارتفعت مشاركة المرأة فى البرلمان** من 35 امرأة في عام 2001 إلي 112 امرأة في عام 2010 كما **ارتفع معدل المشاركة** من 9.7% في عام 2001 إلي 25% في العام 2010 ثم إلي 30% بعد تعديل قانون الانتخابات 2014 ، ويبلغ عدد النساء البرلمانيات في الهيئات التشريعية في جميع أنحاء السودان **أكثر من 300 امرأة.**

مشاركة المرأة في القوى العاملة:

عدد المستخدمين بالوزارات الاتحادية والوحدات ، حسب النوع **زادت نسبة النساء العاملات للرجال من 1.21% في العام 2008 إلى 1.23 % في العام 2009 إلى 1.32% في العام 2012.**

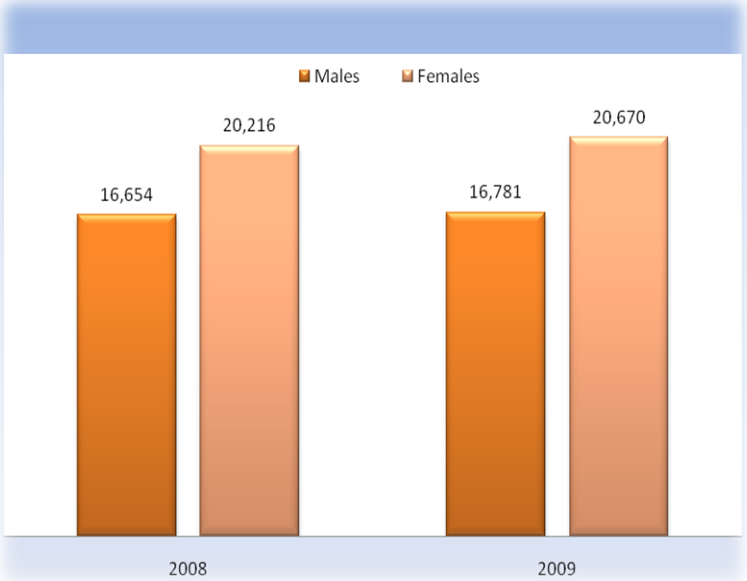

نصيب النساء من العمل بأجر في القطاعات غير الزراعية السودان 2011 م

السودان		حضر		ريف	
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
83,8	16,2	81	19	87,2	12,8

المصدر: مسح القوى العاملة للعام 2011 وزارة العمل والموارد البشرية

الجهود المبذولة والتدخلات

- في العام 2005 تم الإعلان عن **الخطة القومية لمكافحة العنف على أساس النوع** ، والتى أعدت من قبل وحدة مكافحة العنف ضد المرأة بوزارة العدل ، كما أجازت وتبنت الدولة **السياسة القومية لتمكين المرأة** ، في العام 2007.
- كذلك فقد أجيزت **السياسة القومية لتعليم البنات** ، في العام 2007. وجاءت **الإستراتيجية القومية حول ختان البنات** ، في العام 2008 كخطوة نحو معالجة المخاطر الناجمة عن الختان.
- علي المستوي التشريعي جاء **تبني نظام الكوتة** للمشاركة في الأجهزة التشريعية في قانون الانتخابات العامة حيث ارتفعت من 25% الي 30% (للعام 2008 و2014 علي التوالي) من مجمل مقاعد البرلمان لصالح النساء ، في أي هيئة تشريعية كدليل واضح على سياسة تمكين المرأة في السودان.

- وقد ضمن الدستور القومي الانتقالي (في المادة 32 منه) **مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي** وأكد على **التمييز الايجابي نحو المرأة** ، أما قانون الخدمة المدنية القومية (2007) فقد أكد على **مبدأ المنافسة الحرة في الإختيار للوظيفة**. أما القانون الجنائي للعام 1991 فقد عدل في عام 2009 ليتضمن نصاً حول **الحماية الخاصة للنساء أثناء النزاعات المسلحة**. كما أن قانون القوات المسلحة الذي صدر عام 2007 تضمن مادة حول " **الحماية الخاصة للنساء أثناء الصراعات المسلحة**".

رؤية السودان حول أجندة التنمية لما بعد 2015م

- تبنى **التقرير في جزئه الثاني المنهجية** الجديدة لإعداد الأجندة التنموية والتي أكدت علي **الملكية الوطنية للأجندة التنموية** من خلال التشاور مع أصحاب المصلحة علي كافة المستويات مستصحباً في طياته القيّم والمبادئ الدينية والوطنية والتي أكدت علي أهمية **إشراك** المجتمعات وكل **الشركاء الفاعلين في بلورة الرؤي الوطنية** لتكون أساساً للرؤية الإقليمية والعالمية. حيث انتظمت **المشاورات والحوارات الولايات ، القطاعات ، المؤسسات الأكاديمية ، المجتمع المدنى ، البرلمان** انتهاء إلي اللجان الفنية لمجلس الوزراء الموقر. كما جاء **اجتماع القطاعات للسادة الوزراء المؤقرين** والتي جاءت توصياته وملاحظاته إثراء وإضافة قيّمة لرؤية السودان حول أجندة التنمية لما بعد 2015 .

أهداف التنمية المستدامة

- تمثل أهداف التنمية المستدامة التي تمت إجازتها في سبتمبر 2015 برنامج عمل لأجل الناس والأرض ولأجل الإزدهار و تهدف الي تعزيز السلام العالمي وللقضاء علي الفقر بجميع صوره وأبعاده بما في ذلك الفقر المدقع.
- جاءت وثيقة تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وهي تحمل في طياتها سبعة عشر هدفاً و169 غاية مرتبطة بها وهي اهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ، البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، وتسعي لمواصلة مسيرة الأهداف الالفية وانجاز ما لم يتحقق في اطارها وتتعهد بان لا تستثني أحد.
- تراعي خطة التنمية المستدامة اختلاف الواقع المعاش في كل بلد واختلاف قدرات البلدان ومستويات تنميتها ، واحترام السياسات والأولويات الوطنية.

وجاءت الأهداف كالاتى:

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله فى كل مكان.
2. القضاء علي الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. ضمان تمتع الجميع بانماط عيش صحية وبالرفاهية فى جميع الاعمار.
4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع.
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحى للجميع وإدارتها إدارة مستدامة .
7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة .
8. تعزيز النمو الاقتصادى المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة ، وتوفير العمل اللائق للجميع.

9. اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار.

10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة علي الصمود ومستدامة.

12. ضمان وجود أنماط استهلاك وانتاج مستدامة.

13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدى لتغير المناخ وآثاره.

14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

15. حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز إستخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ، ووقف تدهور الاراضى وعكس مسارة ، ووقف فقدان التنوع البيولوجى.

16. التشجيع علي إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة واتاحة ‘مكانية وصول الجميع الي العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع علي جميع المستويات.

17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

الفرص والتحديات

ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة هنالك العديد من الفرص المتاحة ، منها على المستوى التخطيطي:

- الحوار الوطني.
- برنامج إصلاح الدولة.
- برنامج الإصلاح الخماسي.
- إطار المساعدات التنموية للأمم المتحدة (2017-2021).

- على مستوى البيانات اللازمة للتخطيط والمتابعة والتقييم هنالك العديد من المسوحات منها المسح القاعدي للأسر 2016 والتعداد السادس للسكان والمساكن 2018
- وعلى مستوى الموارد لابد من تفعيل الشراكات على المستوى الإقليمي والدولي وتقوية الدور التنسيقي مع شركاء التنمية والاستفادة من الاتفاقيات الثنائية وتعاون جنوب- جنوب ومخرجات مؤتمر أديس أبابا للتمويل.

الخاتمة

- جاءت الدروس المستفادة من إنفاذ أهداف الإطار التنموي للألفية كإحدى المحاور الأساسية في التقرير إذ عكست التقدم المحرز في عدد من أهداف الألفية والتحديات التي واجهت بقية الأهداف التي لم تتحقق والتي ستظل جزءاً لا يتجزاء من الأجندة التنموية المرتقبة ما بعد 2015 حسب رؤية السودان .
- لابد هنا أيضاً من الإشارة الي مجهودات حكومة السودان في تحقيق إحدي أهم مبادئ إعلان الألفية ، ألا وهي المباديء المرتبطة بالأمن والسلم ، حيث إدارة حكومة السودان ملف أطول الحروب القارية والذي تمخضت عنه الدستور الإنتقالي 2005 وأتفاقيات السلام الشامل 2005م ، وأعطاء حق الجنوب حق تقرير المصير ، وذلك سعياً لإرساء دعائم السلام والتنمية .

- كذلك المجهودات المبذولة إلي إنهاء جيوب التوترات في بعض من ولايات السودان . أضف الي ذلك التميز الإيجابي في مستوي التنمية وبناء القدرات النسوية والتنمية لولايات النزاع . هذا فضلاً عن الشراكات التنموية الفاعلة التي كان السودان طرفاً فيها والتي يسعي لتعزيزها ، مع شركاء التنمية ، والاتفاقيات الإقليمية والثنائية .

- وختاماً: ونحن نصبو إلي مستقبل ينعم فيه السودان بالأمن والاستقرار والنمو الاقتصادي عريض القاعدة الذي يؤدي إلي انخفاض معدلات الفقر، وتضييق التفاوتات بين الريف والحضر إلي أقل معدلاتها وتوفر التعليم ذات الجودة العالية و إلي فرص عمل لجميع الراغبين من الشباب ، النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكافة شرائح المجتمع لابد من تقوية **آلية المتابعة لإنفاذ أجندة التنمية المستدامة** كما ولابد من **توسيع الشراكات وإحكام التنسيق** مع كافة الوزارات القطاعية والسعي **لتوفير الموارد المالية** المطلوبة.

المراجع

- المسح العنقودي المتعدد المؤشرات 2014
- برنامج الإصلاح الاقتصادي الخماسي
- وثيقة التنمية المستدامة 2030
- التعداد الخامس للسكان والمساكن 2008
- مسح صحة الأسرة في السودان 2010
- المسح القاعدي للأسر 2009
- المسح المتعدد المؤشرات 2000
- الإستراتيجية الوطنية الشاملة 1992-2002
- وثيقة السياسة القومية للسكان المحدثة 2012.

- تقرير الإحصاء التربوي وزارة التربية والتعليم 2010-2011
- التقرير الوطني بكين +20 الإدارة العامة للمرأة والأسرة 2014
- تقرير السودان حول التقدم المحرز في أهداف الألفية للتنمية 2004و 2010.
- كتاب الإحصاء السنوي لوزارة التعليم العام 2005 إلى 2009
- تقارير الاتحاد العام للمرأة السودانية 2010

شكراً على حسن المتابعة

مزيد من العطاء لهذا الوطن المعطاء